

الفصل الخامس

معايير المراجعة الدولية ونظام الرقابة الشرعية

مقدمة

المبحث الأول: نظرة عامة على معايير المراجعة الدولية.

١. مفهوم معايير المراجعة.

٢. أغراض معايير المراجعة.

٣. معايير المراجعة الدولية.

المبحث الثاني: دور معايير المراجعة الدولية في تطوير نظام الرقابة الشرعية.

١. معايير الرقابة الشرعية الداخلية.

٢. معايير الرقابة الشرعية الخارجية.

خلاصة الفصل الخامس.

الفصل الخامس

معايير المراجعة الدولية ونظام الرقابة الشرعية

مقدمة:

تناول الفصل السابق دور الحوكمة ودور المؤسسات الدولية الداعمة للصناعة المصرفية الإسلامية في دعم وتطوير نظام الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. وفي الفصل الحالي نعرض دور معايير المراجعة الدولية في دعم وتطوير نظام الرقابة الشرعية، فقد طورت إجراءات وعمليات المراجعة الدولية من أساليبها التقليدية، واستحدثت أساليب منبثقة عن الجمعيات المهنية في دول عديدة، كالولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا، والتي من أهمها تخطيط وتنفيذ أنشطة المراجعة، بحيث يتم تركيز جهود إدارة المراجعة الداخلية نحو المجالات الأكثر خطورة وذات الأهمية الكبرى في المؤسسة محل المراجعة.

كما طورت عمليات المراجعة الخارجية الدولية من أساليبها وأدواتها، وأدى هذا التطور إلى إضافة بُعد جديد، وهو تقويم أداء العمليات للوقوف على مدى كفاءة هذا الأداء.

يهدف هذا الفصل إلى إعطاء عرض شامل لمفهوم المعايير الدولية للمراجعة، وكيفية الاستفادة منها في تطوير إجراءات المراجعة الشرعية الداخلية.

قسم هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: نظرة عامة على معايير المراجعة الدولية.
- المبحث الثاني: دور معايير المراجعة الدولية في تطوير نظام الرقابة الشرعية.

المبحث الأول

نظرة عامة على معايير المراجعة الدولية

يتكون هذا المبحث من النقاط التالية:

١. مفهوم معايير المراجعة.

٢. أغراض معايير المراجعة.

٣. معايير المراجعة الدولية.

وذلك حسب التفصيل التالي:

١- مفهوم معايير المراجعة:

تعريف كلمة معايير: المعايير جمع معيار، والمعيار في اللغة ما عرّ به الشيء من مكيل وموزون، ويُسمى العيار. تقول: عايرت المكيل والموزون إذا قايسته^(١)، وقد شاع استعمال المعيار للدلالة على الآلة التي تقاس بها الأشياء، ثم توسع الاستخدام إلى الدليل الذي يُعرف به حال الشيء^(٢)، وأطلق مصطلح العلوم المعيارية على بعض العلوم كالمنطق، والأخلاق ونحوهما، ومن ذلك كتاب حجة الإسلام أبي حامد الغزالي «معيار العلم». والمعيار عند الأصوليين: الظرف المساوي للمظروف؛ كالوقت للصوم^(٣).

وقد استعمل مصطلح المعيار في الفقه استعمالاً واسعاً في المكايل والموازين والصرف والأثمان والقيم، ولا يكاد باب فقهي يخلو من إirاده على معنى من المعاني، حتى استخدم لتوضيح المبهم من الألفاظ الفقهية، قال ابن عابدين في تعريفه للقيمة: ما قُوم به الشيء بمنزلة المعيار من غير زيادة ولا نقصان^(٤).

(١) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج ٤، ص ٦٢٣، الكفوي، الكليات، ص ٦٥٤، الرازي، مختار الصحاح، ص ١٩٧.

(٢) الكفوي، الكليات، ص ٦٥٤. واستعمل في الفلسفة للدلالة على النموذج التحقق أو المتصور لما ينبغي أن يكون عليه الشيء، وجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج ٢، ص ٦٤٠.

(٣) المجددي البركتي، التعريفات الفقهية، ص ٣٩٧.

(٤) ابن عابدين، حاشية رد المحتار، ج ٤، ص ٥٧٥.

أما مصطلح المعيار (Standard) في الاستعمال المعاصر: أصبح شائعاً بعد أن جعلته هيئات دولية متخصصة عنواناً لما تصدره من قواعد وضوابط ينبغي اتباعها لتوحيد أنشطة المؤسسات التي تزاوئ نفس العمل، مثل: المعايير المحاسبية الدولية، التي تطبقها المؤسسات المالية، والتي تعنى بطريقة العرض والإفصاح للقوائم المالية في التقارير السنوية، وكذا معايير المراجعة الدولية الداخلية والخارجية، والمعايير المحاسبية والشرعية ومعايير المراجعة والضبط، التي تصدرها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وتعد المعايير مقياساً لتقويم الأداء المهني، وأساساً لتحديد المسؤولية، ومرجعاً عند التحكيم.

ويقصد بمعايير المراجعة: ^(١) «الإرشادات والتوجيهات الواجب الالتزام بها عند تنفيذ عمليات المراجعة وإبداء الرأي الفني المحايد عن أمر معين، والتي تستتج منطقياً من الفروض والمفاهيم التي تدعمها».

وهناك أسماء مختلفة لمعايير المراجعة، منها على سبيل المثال: مستويات الأداء المهني، إرشادات المراجعة ^(٢).

٢. أغراض معايير المراجعة:

تحقق معايير المراجعة العديد من الأغراض تعود بالنفع على المراجع وعلى مهنة المراجعة ذاتها، وعلى مستخدمي تقارير المراجعة، ويمكن إجمالها فيما يلي ^(٣).

- «تعتبر معايير المراجعة الدستور الذي يلتزم به المراجع عند ممارسة المهنة، كما أنها المرشد والموجه له في حالات الاجتهاد، وبذلك تساعد على تقليل هوة الاختلاف بين المراجعين في الحالات المشابهة.

(١) مخلوف، أحمد محمد، «المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية»، رسالة ماجستير غير منشورة من كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٧م، ص (٣٣).

(٢) شحاته، حسين حسين. «أصول علم المراجعة مع إطلالة إسلامية»، بحث منشور على الموقع الإلكتروني الخاص بالذكور / حسين شحاته <http://www.darelmashora.com>.

(٣) مرجع سبق ذكره، ص ١٦-١٧.

- تُحدّد معايير المراجعة المواصفات الواجب توافرها في المراجع، وذلك طرقة ثابتة من لا يبيدونها، وهذا بدوره يرفع من مستوى جودة الأداء المهني.
- تُحقّق معايير المراجعة للمهنة الثقة والاحترام والتقدير من قِبَل المهنيين الآخرين، ومن الجهات الحكومية المعنية بها، وكذلك من المنظمات المهنية العالمية.
- تساعد معايير المراجعة في تحقيق التعاون والتنسيق بين المنظمات المهنية العالمية المعنية بالمراجعة، وهذا بدوره يسهّل من وجود معايير مراجعة دولية.
- تعتبر معايير المراجعة من أساسيات التدريب المهني، وتُفصّل للمراجعين عن حجم ونطاق المسؤولية المهنية، كما تعتبر تراكمات للخبرات السابقة والتي تورث للأجيال القادمة.
- تساعد معايير المراجعة في وضع ميثاق قيم للمراجعين، لضبطهم بما يحافظ على سمعة المهنة وحمايتها من الدخلاء.

٢. معايير المراجعة الدولية؛

لقد اجتهدت العديد من الدول في وضع معايير المراجعة، مثل: أمريكا وإنجلترا وفرنسا وألمانيا، كما قامت اللجنة الدولية لممارسة مهنة المراجعة^(١) المنشقة عن الإتحاد العالمي للمحاسبين^(٢) في وضع معايير للمراجعة، أُطلق عليها معايير المراجعة الدولية، والتي أُخذ في إعدادها المرونة لتناسب ظروف كل دولة حسب القوانين والتنظيمات الإلتزامية. وتهدف إلى رفع مستوى أداء المهنة وتوسيد ممارستها في كافة أنحاء العالم. وتقسم هذه المعايير إلى ثلاث مجموعات هي:

- المجموعة الأولى: معايير المراجعة العامة.
- المجموعة الثانية: معايير العمل الميداني.
- المجموعة الثالثة: معايير التقرير.

The international Auditing Practices COMMITTEE (١)

The international Federation of accountant (IFAC) (٢)

وفيما يلي نلقي مزيداً من الإيضاح حول كل مجموعة من هذه المعايير:

المجموعة الأولى: معايير المراجعة العامة:

تهتم معايير المراجعة العامة بالتأهيل والصفات الشخصية للمراجع وعلاقتها بجودة ونوعية الأداء المطلوب، ومن ثم فإنه يجب على المراجع قبل التعاقد على مهمة المراجعة أن يُقرّر ما إذا كانت هذه المعايير يمكن تحقيقها، واستيفاؤها عند أداء هذه المهمة، وقد تبنى مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي ثلاثة معايير عامة، هي^(١):

- «يجب أن يتم الفحص بواسطة شخص أو أشخاص يكون لديهم قدر كافٍ من التأهيل العلمي والعمل كمراجعين.
- يجب أن يكون لدى المراجع اتجاه فكري وعقلي محايد ومستقل في كل الأمور المتعلقة بعملية الفحص والمراجعة.
- يجب أن يبذل المراجع العناية المهنية الواجبة والمعقولة عند أدائه لمهمة الفحص وإعداد التقرير».

وإذا ما دققنا النظر في هذه المعايير لوجدناها منسجمة تماماً مع تعاليم وقيم الإسلام، الزاخر بمثل هذه القيم، مثل معيار الكفاءة والأمانة، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ حَقَّ مَنِ اسْتَجَرْتَ الْقَوَى الْأَمِينُ﴾ [القصص: ٢٦]، وقوله ﷺ: «المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف»^(٢) والقوة هنا بمعناها الواسع مثل قوة العلم وقوة الرأي المستقل والخبرة، ومثل صفة الإلتقان في العمل، قول نبينا ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ إِذَا عَمَلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا أَنْ يُتَّقَهُ»^(٣)، ومثل الحظ على عدم قبول الهدايا والعطايا من العملاء، قوله ﷺ: «ما بال الرجل

(١) غلوف، أحمد محمد، «المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية»، مرجع سابق، ص (٣٢-٣٣).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٢٠٥٢/٢) حديث (٢٦٦٤)، من حديث أبي هريرة ر.ه.

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٢٧٥/١) حديث (٨٩٧)، الهيثمي في شعب الاسان (٢٣٢/٧) حديث

نَسْتَعْمَلُهُ عَلَى الْعَمَلِ مِمَّا وَلَّانا اللَّهُ فَيَقُولُ: هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أُهْدِي إِلَيْيَ. فَهَلَّا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ أَوْ بَيْتِ أُمِّهِ فَظَنَرَ أُهْدَى إِلَيْهِ أَمْ لَا؟ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَأْخُذُ مِنْهُ شَيْئًا إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ إِنْ كَانَ بَعِيرٌ لَهُ رِغَاءٌ أَوْ بَقَرَةٌ لَهَا خَوَارٌ أَوْ شَاةٌ تَعِيرُ»^(١).

المجموعة الثانية: معايير العمل الميداني:

إن توفر الكفاءة والاستقلالية لدى المراجع / المدقق الشرعي غير كاف لقيامه بمهمة المراجعة على أحسن وجه وإعطاء الرأي الصحيح حول شرعية وصدق الحسابات، وسلامة المعاملات، فلا بد من مقاييس يُستند إليها من أجل تقويم العمل الذي قام به، وبالتالي تحديد مسؤوليته فيما إذا قام بما يجب عمله، ومن أجل ضمان نوعية جيدة للأعمال يجب على المراجع ألا يكون كفتاً ومستقلاً فقط، بل يجب أن تحقق أعماله مستوى مقبولاً من حيث انتظام ومصادقية المعاملات.

وتتمثل معايير العمل الميداني في الإرشادات اللازمة لعملية جمع أدلة الإثبات الفعلية، وتنحصر هذه المعايير التي تحكم العمل الميداني في ثلاثة معايير هي^(٢):

- «يجب تخطيط مهمة المراجعة بشكل مناسب وكاف، فضلاً عن توافر إشراف دقيق على أعيال المساعدين.
- يجب دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية الموجود بدقة، وذلك لتقرير مدى الاعتماد عليه، ومن ثم تحديد المدى المناسب للاختبارات اللازمة، والتي ستستفيد بها إجراءات المراجعة.
- ضرورة الحصول على قدر كاف من أدلة الإثبات من خلال الفحص والملاحظة والاستفسارات والمصادقات وغير ذلك، وذلك كله لتوفير أساس قياس معقول لإبداء الرأي فيما سيتعلق بالقوائم المالية موضع الفحص والمراجعة».

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٨/٦) حديث (٦٩٧٩)، ومسلم في صحيحه (١٤٦٣/٣) حديث (١٨٢٢).

(٢) تريش، نجاد. «الخطوات والإجراءات العامة لإنجاز مهمة المراجعة»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم

المجموعة الثالثة: معايير التقارير:

يُعد تقرير المراجعة (ومثله تقرير المراجعة الشرعية) المنتج الأساسي للمراجعة، فهو يُمثل المعلومات الصادرة عن المراجع، ومن ثم فإنه يكون من المهم توفير كافة المعلومات اللازمة بهذا التقرير بقدر الإمكان، كما أنه يجب أيضاً أن يكون واضحاً ومختصراً، بالإضافة إلى كونه متطابقاً مع النموذج الذي يتبع عادة بمهنة المراجعة.

وتحقيقاً لذلك فقد حدّد مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي أربعة معايير تحكم إعداد تقرير المراجعة، وهي^(١):

- «يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.
- يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت هذه المبادئ قد طبقت خلال الفترة الحالية بنفس طريقة تطبيقها خلال الفترة السابقة.
- تُعبّر القوائم المالية بشكل كافٍ ومناسب عما تتضمنه من معلومات مالم يُشير التقرير إلى خلاف ذلك.
- يجب أن يتضمن التقرير رأي المراجع في القوائم المالية كوحدة واحدة، أو قد يمتنع عن إبداء الرأي، وفي هذه الحالة فإن التقرير يجب أن يتضمن أسباب ذلك.
- وفي كل الأحوال التي يرتبط اسم المراجع بالقوائم المالية فإن التقرير يجب أن يوضّح خصائص فحص المراجع ودرجة المسؤولية التي يتحملها».

وإذا كانت معايير المراجعة قد تم اعتمادها من منظمات دولية متخصصة، لا يوجد فيها ما يخالف الشرعية، وهي جهد وفكر إنساني تراكمي تم تجربته عبر السنين، ومتوافق أيضاً مع تعاليم الشرع الحنيف ومبادئ وأخلاقيات المسلم، فسوف يستفيد الباحث من هذه المعايير عند وضع منهج للرقابة الشرعية الداخلية على المصارف الإسلامية في الفصل السابع من هذا البحث.

(١) شحروري، محمود. «مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل